الأنباء
الاربعاء 11 نوفمبر 2015

أكد أن خصخصة الأندية لن تتم وفقا لقانون القطاعات الحكومية

المعيوف: «الشباب والرياضة» ناقشت كيفية وضع آلية لرفع الإيقاف

قال رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب عبدالله المعيوف عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت موضوع كيفية التعاطي مع الوضع الحالي بشأن إيقاف النشاط الرياضي وكيفية وضع آلية رفع الإيقاف والتعامل معه، مشيرا الى أن اللجنة ارتأت انتظار تصويت مجلس الأمة بالجلسة المقبلة على التوصيات المتعلقة بإيقاف النشاط الرياضي، حتى نضع خارطة طريق للتعامل مع هذا الشأن. وأضاف ان اللجنة ناقشت كذلك قضية خصخصة الأندية الرياضية وقرار مجلس الوزراء بتكليف الهيئة العامة للاستثمار بشأنها، موضحا أن اللجنة ارتأت أن تطلب من هيئة العامة للرياضة موافاة اللجنة بالتقرير الذي على ضوئه أخذ مجلس الوزراء هذا القرار.

وبين ان هناك عددا من الاقتراحات البرلمانية بشأن خصخصة الأندية الرياضية، لافتا إلى توجيه الدعوة إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للرياضة لمناقشتهم في هذا الشأن.

وقال إنه في الاجتماع المقبل سنضع خارطة طريق نسير عليها ونهجا نعمل عليه باللجنة إضافة إلى متابعة القوانين المدرجة بجدول الأعمال أو المرسلة إلينا حتى نحدد القوانين المطلوبة ومناقشتها.

وبسؤاله عن عدم تكليف المجلس الأعلى للتخصيص بموضوع خصخصة الأندية، قال إن الرياضة ليست قطاعا حكوميا بل هو قطاع اهلي وجمعيات نفع عام وينبغي عدم دخولها ضمن قانون خصخصة القطاعات الحكومية المسؤول عنها المجلس الأعلى.

عبدالله المعيوف

القضيبي: سيادة القانون انتصرت بتدوير العمير

قال النائب أحمد القضيبي ان «التوجه الحكومي بتدوير وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير وحل مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية، يؤكد ما ذهبنا إليه بعدم احقية الوزير العمير او اي وزير للنفط بتدوير أو نقل القيادات في المؤسسات النفطية». وأضاف القضيبي في تصريح أمس «أن هذا الخطوة الحكومية تؤكد التخبط الحاصل والمصاحب لقرارات وزير النفط الاخيرة والتي على ضوئها تم تلويحي بمساءلته»، موضحا أن التوجه الحكومي بتدوير وزير النفط د.علي العمير حسم الجدل الذي اوجده بقراره تدوير بعض قيادات المؤسسات النفطية».

وأكد القضيبي على عدم أحقية الوزير العمير بالتدخل في تعييناتها ونقل العاملين فيها، مضيفا أن خطوة التدوير تمت قبل ان يوجه الاستجواب للوزير، ما يؤكد انها مرتبطة بهذه القرارات الخاطئة.

وشدد القضيبي على أن «الخلاف ليس خلافا شخصيا إنما للمصلحة العامة، فلا القضيبي اليوم منتصرا ولا العمير خاسرا وإنما سيادة القانون في الكويت هي التي انتصرت».

أحمد القضيبي

جمعية السلام والصديق التعاونية

إعلان

تعلن جمعية السلام والصديق التعاونية
لمساهميها الكرام عن

بدء التسجيل لرحلة
العمرة 2015

خلال الفترة من 10-2015/12/12

علماً بأن التسجيل يبدأ اعتبارا من يوم (الاثنين) الموافق 2015/11/16 م وحتى يوم (الأحد) الموافق 2015/11/22 م في الإدارة العامة (قسم العلاقات العامة) أثناء الدوام الرسمي من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 3:30 عصراً ما عدا يوم الخميس من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 2 ظهرا.

أولوية التسجيل للمساهمين الذين لم يسبق لهم المشاركة نهائياً في الرحلات السابقة .

المستندات المطلوبة: البطاقة المدنية الأصلية – بطاقة العائلة.
- رسم الاشتراك 90 د.ك.

مجلس الإدارة

الظفيري: 150 ديناراً بدل إيجار للمرأة الكويتية حتى توفير السكن الملائم لها

تقدم النائب د.منصور الظفيري بالاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام المادة 28 مكررا (أ) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، ونصت مواده على ما يلي:

● مادة أولى: يضاف الى المادة 28 مكررا (أ) من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه فقرة جديدة نصها التالي:

د.منصور الظفيري

– يصرف بدل الايجار المشار اليه بالمادة 19 من هذا القانون للمخا طبا ت بأحكام هذه المادة، ويستمر صرف هذه البديل من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى توفير المسكن المخصص لكل منهن بصفة إيجار مع عدم صرف أي فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون.

● مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي: صدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية مستهدفا تحقيق المسكن الملائم للأسرة الكويتية صونا وحماية لها.

وتأكيد لتقدير المشروع للمرأة الكويتية في بعض الظروف الخاصة مثل المرأة المطلقة والأرملة وغيرهما، نصت المادة 28 مكررا (أ) على قيام بنك الائتمان الكويتي بتوفير سكن لهن بقيمة ايجارية منخفضة لهذه الفئة، وجاء توفير هذا الحق بالقانون رقم 2 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه.

وبالنظر الى أنه لم يتم توفير هذه المساكن حتى الآن، كما أن توفيرها سيستغرق مدة من الوقت كان من الملائم دعم المرأة الكويتية في الحصول على مسكن بالايجار ومساعدتها في قيمة الايجار حتى توفير السكن المخصص لها.

ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون بمنح المرأة بدل الايجار المقرر في المادة 19 وبذات قيمته حتى يتم توفير السكن المقرر تخصيصه لها مع عدم صرف أي فروق عن المدة السابقة على العمل بهذا القانون.

المعاقون والأحداث وتوصيات الرياضة الجلسة المقبلة

لاري: «الأولويات» اطلعت على 43 أولوية حكومية

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية أمس بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أولويات الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد لاري في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان هناك اتفاقا بشأن التعديل على قانوني الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والأحداث اللذين سيكونان مدرجين على جدول اعمال الجلسة المقبلة اضافة الى التصويت على التوصيات المتعلقة بالشأن الرياضي.

وأفاد بان الحكومة تقدمت بـ43 أولوية منها 13 أولوية موجودة بجدول الأعمال أو اللجان والباقي موجود لدى الحكومة إضافة إلى أننا بانتظار اولويات لجان المجلس ليتم ترتيبها في الجلسة المقبلة.

أحمد لاري

الحمدان: الإعلام الإلكتروني وحقوق المؤلف والتعليم الخاص أولويات «التعليمية»

أكد مقرر اللجنة التعليمية في مجلس الأمة حمود الحمدان أن اللجنة وضعت خلال اجتماعها الأول اولويات ما ستناقشه خلال فترة الثلاثة أشهر المقبلة ومنها بعض القوانين التي أحالتها الحكومة وتشمل قانون الإعلام الالكتروني وقانون حقوق المؤلف كذلك من المواضيع التي ستناقش قانون الملكية الفكرية والبحث العلمي بالنسبة للتعليم العالي وهيئة الاعتماد الأكاديمي.

وأوضح الحمدان في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان من المواضيع التي ستناقش كذلك قانون التعليم الخاص وتعليم البدون والفئات الخاصة وقانون مركز لاستطلاع الرأي، مبينا ان اللجنة حريصة على متابعة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من هذه المخرجات اضافة الى مناقشة الرسائل الواردة للجنة.

وأضاف ان مطلع الأسبوع المقبل سيعقد اجتماعا مع الوزير وقياداته في مؤسسات التعليم المختلفة لمناقشتهم في عدد من القضايا المطروحة في الشأن التعليمي.

حمود الحمدان

عبد الله: دور الانعقاد الحالي رقابي بامتياز

أكد النائب خليل عبدالله ان لجنة الموارد البشرية البرلمانية اتفقت على مراجعة الاقتراح بقانون الخاص بالمناصب القيادية، حيث ستتم إضافة أمور أخرى على القانون منها امتيازاتهم وضوابط اختيارهم وتقييمهم اضافة إلى اختيار المستشارين وآلية تعيينهم مع وضع ضوابط لاختيار مجالس الادارات ومجالس الهيئات والمؤسسات والا تترك هكذا دون آلية واضحة ودون ضوابط، مشيرا إلى ان القانون سيكون الأولوية الاولى الخاصة باللجنة.

وقال عبدالله خلال لقائه أبناء الدائرة الثالثة في مناسبة اعادة افتتاح ديوانه الأسبوعي مساء أمس الاول ان اللجنة اتفقت أيضا بشأن البديل الاستراتيجي والذي هو مجموعة من القوانين حول النظر في كل ما يتعلق بالتطوير والتدرج الوظيفي اضافة الى التظلم والتقييم الوظيفي ووقف العبث الحاصل بإعطاء الكوادر المتميزة حقها في كل ما تحمله من خبرة وكفاءة، مبينا ان هذا الأمر سيكون شاملا في البديل الاستراتيجي الذي هو ليس مشروعا واحدا فقط، بل حزمة من القوانين والذي ستعمل عليه اللجنة بجدية ووضوح بعد ان ارتأت أن تضعه من أولوياتها حتى يتم الوصول إلى شيء توافقي ويعود بالفائدة على الجميع. وحول الأزمة القائمة في القطاع النفطي بين عبدالله ان حل المشكلة يتمثل من خلال سن التشريعات وتحديد الاختصاصات وإعادة هيكلة القطاع والأخذ بما هو معمول به في السعودية والنرويج بإدارة القطاع، حيث هناك مجلس ادارة واحد يهيمن على باقي الشركات النفطية، فبالتالي يجب مراجعة هذا الأمر، مشيرا إلى ان قرار الوزير بالتدوير والنقل من المفترض ان يتريث به على الرغم ان الوزير مسائل أمام الكل حول أي أمور بالقطاع ورأي الفتوى والتشريع أعطاه الصلاحيات بالنقل والتدوير والإجراءات التي اتخذها.

وتوقع عبدالله ان يكون دور الانعقاد الحالي دورا رقابيا بامتياز وذا سخونة وتوتر، حيث انه الدور قبل الاخير وهناك محاسبة شعبية للنواب قريبة، وحول الاستجوابات المقبلة التي من الممكن ان تقدم قال ان هذا الأمر في علم الغيب ولكن هو أداة دستورية ومتاحة للنواب وحق من حقوقهم الرقابية اذا وجدوا هناك خلل حاصل.

لافتا الى ان المواقف حول الاستجواب تحدد بعد الاستماع إلى ما يتم طرحه من طرفي الاستجواب.

خليل عبدالله

عسكر لتمليك بيوت الإيجار للمواطنات الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين ولهن أبناء

تقدم النائب عسكر العنزي بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، ونصت مواده على ما يلي:

● مادة أولى: يضاف إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه مادة جديدة برقم 33 مكررا نصها الآتي: تصدر وثائق التملك للمو اطنا ت المتزوجات من غير الكويتيين ولهن ابنـاء، اللواتي خصصت لهن مساكن حكومية بصفة الايجار، إذا كان قد مضى على تاريخ التخصيص ثلاث سنوات على الأقل، على ان يتم سداد ثمن السكن، مع اعتبار ما سدد من تاريخ التخصيص إلى تاريخ اصدار الوثيقة جزءا من الثمن، ويشترط الا يكن قد استفدن من نظام الرعاية السكنية من قبل.

عسكر العنزي

ويصدر الوزير المختص بعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة القواعد التنظيمية لذلك.

ويتم اصدار وثائق التمليك للمواطنات ـ اللاتي خصص مساكن لهن ـ بالشروط التالية:

1 ـ ان تكون الزوجة او المطلقة او الارملة كويتية ومتزوجة من غير كويتي.
2 ـ ان تكون قد منحت مسكنا حكوميا.
3 ـ ان يكون قد مضى على تاريخ تخصيص المسكن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
4 ـ سداد الاقساط المتبقية من قيمة المسكن.
5 ـ عدم الاستفادة السابقة من نظام الرعاية السكنية.
6 ـ صدور قرار بالقواعد المنظمة لذلك من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة.

● مادة ثانية: يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي: سبق ان وفرت الدولة الرعاية السكنية للكويتيات المتزوجات من غير كويتيين وذلك بتخصيص بيوت حكومية بصفة الايجار لهن ببعض مناطق الكويت، وجاء هذا التخصيص بصدور قرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 1989 بتعديل التخصيص لهن من صفة دائمة إلى صفة ايجار، الامر الذي ادى إلى تغيير نمط سداد اقساط البيت تمهيدا لتملكه إلى صفة ايجار.

ولما كانت هذه البيوت قد نص على تخصيصها للأسرة المذكورة اكثر من 20 عاما وتشكل بالنسبة لهن استقرارا، كما انفق عليها من قبلهن الكثير للاصلاح والترميم، كان من الملائم اصدار وثائق التملك للأسر المخصصة لهم من قبل وبالشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص مع اعتبار ما سبق سداده مقابل للإيجار او الانتفاع جزءا من ثمن البيت ووفقا للسعر المحدد سلفا له لدى الهيئة العامة للإسكان والتي حلت بديلا عنها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

جمعية مدينة سعد العبدالله التعاونية

إعلان

بناء على القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013 بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية.

تعلن جمعية مدينة سعد العبد الله التعاونية عن:

فتح باب قبول
طلبات مراقبي الحسابات

للسنة المالية المنتهية في
2016/10/31

الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات جمعية مدينة سعد العبد الله لعام 2016 متضمناً الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الأربعاء الموافق 2015/11/11 م ولمدة عشرة أيام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2015/11/24

شركة أيفاكس القابضة ش.م.ك (مقفلة)
IVACIS HOLDING CO. K.S.C. (Closed)

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية العادية
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

يسر مجلس الإدارة دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المحدد انعقادها يوم الإثنين الموافق 2015/11/23 في تمام الساعة 11:00 صباحاً بمقر الشركة الكائن في حولي – شارع عبدالله العثمان – مجمع ريم العقارية – السرداب – مقابل مجمع العدساني لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وهو كالتالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية للشركة كما في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
4. الموافقة على تعاملات مجلس الإدارة مع الأطراف ذات الصلة في الأعمال.
5. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من تصرفاتهم القانونية والمالية خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2013 .
6. قبول إستقالة عضو مجلس الإدارة السيد/ وائل حسين جاسم الزنكي.
7. إنتخاب عضو مجلس إدارة بدلاً من العضو المستقيل.
8. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2014 ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

للمراجعة : مكتب عدنان الهزيم وشركاه – محاسبون قانونيون
تلفون: 22434052 – فاكس: 22468719